المحاضـــــرة الثانيـــة: تحليل الميزانية الوظيفية باستـخدام المؤشـرات المـاليـة.

أهـــداف المحاضـــــرة: تهدف هذه المحاضرة إلى تمكين الطلبة من:

- معرفة الميزانية ومكوناتها.
- معرفة كيفية اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة.
- معرفة المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل المالي للميزانية الوظيفية.

تمهيد: تمثل الميزانية أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وعلى أساسها تعد الميزانية الوظيفية المستخدمة في التحليل المالي والتي يمكن من خلالها اشتقاق مختلف المؤشرات المالية لنصل إلى الصورة الحقيقة لوضعية المؤسسة والمساعدة على اتخاذ القرارات المالية المختلفة.

أولا: الميزانية (قائمة المركز المالي): هي قائمة مالية تصور الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية في فترة زمنية معينة (عادة السنة)، وللميزانية جانبان، جانب أيمن يتضمن عناصر الأصول ومختلف الأرصدة المدينة التي تمثل حقوق المؤسسة على الآخرين، أما جانبها الأيسر(الخصوم)، فيتضمن عناصر حقوق الملكية، والأرصدة الدائنة التي تمثل التزامات المؤسسة إتجاه الآخرين، وهي توفر معلومات عن مدى متانة الوضع المالي للمؤسسة، فتبين مالها من ممتلكات وما عليها من التزامات.

وتكتسي قائمة المركز المالي أهمية بالغة بالنسبة لمستخدميها، وذلك لما توفره من معلومات تفيد في قياس كل من سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها طويلة الأجل، فضلا عن تقييم درجة مرونتها المالية ومستوى تطور حجم نشاطها من خلال تطور هيكل أصولها وحجم ونوعية مواردها الاقتصادية، وقد استحدث المخطط المحاسبي والمالي (2007) ميزانية وحيدة أسماها قائمة المركز المالي، تجمع في مضمونها الميزانية المحاسبية والميزانية المالية التي تظهر البنود بقيمتها الحقيقية، بدلا من القيمة التاريخية التي كان معمولا بها في ظل المخطط المحاسبي الوطني (1975)، وهو ما يستجيب لأغراض التحليل المالي الدقيق، سواء من منظور الذمة المالية أو من المنظور الاقتصادي (الوظيفي).

تتكون قائمة المركز المالي من الأصول والخصوم التي تقيد بقيمتها الصافية الحقيقية، وتصنف الأصول وفق معياري (درجة السيولة/الزمن) إلى أصول غير جارية(ثابتة) وأصول جارية(متداولة)، أما الخصوم فتصنف وفق معيار (درجة الاستحقاق/ الزمن) إلى حسابات رؤوس أموال دائمة(خصوم غير جارية) وخصوم جارية.

1.الأصول:هي موارد تسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المتوقع أن ينجم عنها منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة، أي تمكن المؤسسة من توفير تدفقات نقدية مستقبلا وتنقسم الى ما يلي.

أ.الأصول غير الجارية (الثابتة): هي الأصول المعنوية والعينية والمالية طويلة الأجل، التي تمتلكها المؤسسة بغرض استخدامها لأكثر من دورة مالية أو تشغيلية واحدة، حيث لا يمكن تحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، ويشمل هذا النوع من الأصول على:

- **التثبيتات المعنوية:** (شهرة المحل، العلامة التجارية، برامج معلوماتية، حقوق الإمتياز....)، وهي أصول غير نقدية وغير محددة وليس لها مضمون مادي.
- **التثبيتات المادية:** تتضمن الأراضي، المباني، والتركيبات التقنية (التجهيزات، المعدات والأدوات، أثاث المكتب، معدات النقل).
- **التثيتات المالية:** هي الأوراق المالية (أسهم وسندات مساهمة) والودائع لأجل التي تحتفظ بها المؤسسة في إطار استثماراتها طويلة الأجل(لأكثر من سنة).
- **أصول ثابتة أخرى:** مثل النفقات طويلة الأجل المدفوعة مقدما، الضرائب المؤجلة على الأصول...

ب. الأصول الجارية (المتداولة): هي العناصر التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية خلال سنة من تاريخ إغلاق الميزانية، وذلك عن طريق البيع المتوقع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية، كما تتضمن النقدية وما يعادلها، إلا أن المخزون والذمم المدينة حتى ولو لم يتوقع تحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، فإنه ينبغي أن تُصنف ضمن الأصول الجارية. كذلك الأمر بالنسبة للأوراق المالية التي يمكن التعامل بها في السوق، فهي تعتبر أصولا جارية إذا كان من المتوقع تحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة، وتتكون الأصول الجارية من المخزونات (المواد، المنتجات...)، الحسابات المدينة(حساب الزبائن، أوراق القبض، ...)، الاستثمارات المالية قصيرة الأجل(أسهم أو سندات التوظيف)، الأعباء المقيدة سلفا، وخزينة الأصول(الأموال الجاهزة في الصندوق والحساب البنكي الجاري).

2.الخصوم: هي العناصر التي تشكل إلتزامات[1] حالية على المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية، وهو ما يتطلب تسوية هذه الإلتزامات عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما، وتنتج الإلتزامات عادة من معاملات تمكن المؤسسة من الحصول على موارد، كما تنشأ عن تحويلات غير تبادلية مثل الإعلان عن توزيعات الأرباح للمساهمين، وكذلك تعرف الخصوم بانها الالتزامات التي يتوجب على المؤسسة سدادها، كالذمم الدائنة أو حقوق مساهمين (متمثلة في رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة)، أو الخدمات التي يتوجب على المؤسسة تقديمها في المستقبل، وتصنف الخصوم إلى حسابات رؤوس الأموال (موارد دائمة) وخصوم جارية.

[1] الالتزام هو تعهد حالي على المؤسسة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المؤسسة والتي تنطوي على منافع اقتصادية.

أ. حسابات رؤوس الأموال (الموارد الدائمة): وهي أموال مملوكة ودائمة للمؤسسة، تنقسم بدورها إلى حقوق الملكية وخصوم غير جارية.

- **حقوق الملكية:** هي حق أصحاب المؤسسة (الملاك أو المساهمين) المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات غير الجارية والجارية، وتشمل رأس المال المملوك والاحتياطات والترحيل من جديد والنتيجة المحاسبية الصافية.
- **الخصوم غير الجارية:** هي الإلتزامات التي لا يتوقع تسديدها أو تصفيتها خلال الدورة التشغيلية الجارية، وتشمل مؤونات الأعباء على الخصوم غير الجارية، الإقتراضات والديون المماثلة (السندات، القروض البنكية طويلة الأجل، أوراق الدفع طويلة الأجل)، الديون المرتبطة بالمساهمات، إعانات التجهيز والاستثمار، والضرائب المؤجلة على الخصوم.

ب.خصوم جارية(متداولة):هي إلتزامات يتوقع تسويتها خلال الدورة التشغيلية الجارية للمؤسسة، أو أن يكون من المقرر تسويتها خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، بمعنى هي الالتزامات المستحقة الدفع عند الطلب أو التي قد يطلب المقرض سدادها في أي وقت، وتصنف على أنها جارية بغض النظر عن النية الحالية للمؤسسة أو المقرض بخصوص الطلب المبكر للسداد، وتشمل الخصوم الجارية الأقساط المستحقة عن الديون، مستحقات الموردين، أوراق الدفع قصيرة الأجل، الأجور المستحقة، الضرائب المستحقة، إيرادات مستلمة مسبقا، وخزينة الخصوم(اعتمادات أو سلفات مصرفية جارية مدتها قصيرة جدا).

ويوضح النظام المحاسبي المالي شكل الميزانية المالية في جدولين هما جدول الأصول وجدول الخصوم كما هو موضح في الملاحق رقم (01) و(02)، وكما يشترط أنه دائما وأبدا يكون جانب الأصول مساوي لجانب الخصوم وكما يتم عرض المحتوي المعلوماتي للميزانية لجانب الأصول وجانب الخصوم للتوضيح أكثر وفق الملحقين رقم (03) و(04) على التوالي.

ثانيا: كيفية اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة. حيث يجدر بنا أن نعرف الميزانية الوظيفية والتي تعتبر أداة التحليل المالي تقيم فيها الموارد (الخصوم) والاستخدامات (الأصول) بالقيمة الاصلية (الاجمالية) ويقيد فيها تراكم تدفقات الموارد والاسستخدامات منذ نشاة المؤسسة، وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورتي التمويل او الاستغلال وهو ما يعرف بالدورات الوظيفية او بمدأ الميزانية الوظيفية الذي ينص بأن للمؤسسة مجموعة من الموارد المختلفة (المساهمين، القروض، الموردون، الإعانات، المبيعات والمنتجات الملحقة) والتي تسمح بتمويل الاستخدامات المختلفة (شراء مخزونات، اقتناء تثبيتات، تسديد قروض، تسديد الأعباء) على ان يرتب كل منهما وفق الدورتين السابق ذكرهما، وللقيام بالتحليل المالي الوظيفي يجب تحويل الميزانية المالية للمؤسسة الى ميزانية وظيفية وهو ما يعتبر إعادة تبويب المعلومات

الواردة في القوائم المالية بما يناسب عملية التحليل المالي الوظيفي وصولا الى الميزانية الوظيفية المختصرة ومن ثم دراستها من خلال مؤشراتها لنصل إلى الصورة الحقيقة لوضعية المؤسسة.

وللتوضيح أكثر نشير الى كتل الميزانية الوظيفية وفق المدخل الوظيفي: تتكون الميزانية الوظيفية من اربع كتل اثنان منهما تخص الدورة الطويلة وهما الموارد الثابتة والاستخدامات الثابتة وتكون في اعلى الميزانية، والاثنان الباقية تخص دورة الاستغلال وهما الخصوم (الموارد) المتداولة والأصول (الاستخدامات) المتداولة وتكون في اسفل الميزانية.

1. **كتل الأصول:** تتكون الأصول من كتلتين:
   أ. **الاستخدامات الثابتة:** تتضمن كل التثبيات التي تملكها المؤسسة معنوية، عينية، مالية.
   ب. **الأصول المتداولة:** وتتمثل في الاستخدامات المتداولة وهي الأصول غير الجارية من مخزونات وحسابات الغير المدينة والحسابات المالية المدينة .

   ملاحظة: تقيم الأصول في الميزانية الوظيفية بالقيم الاصلية (الاجمالية).

2. **كتل الخصوم:** تتكون الخصوم من كتلتين:
   أ. **الموارد الثابتة:** تتمثل في رؤوس الأموال الخاصة مضافا لها الاهتلاكات وخسائر القيمة والديون المالية طويلة الاجل (الاقتراضات لدى مؤسسات القرض)
   ب. **الخصوم المتداولة:** تتمثل في الخصوم الغير جارية وهي الديون غير المالية من موردون وديون أخرى إضافة الى خزينة الخصوم.

والشكل التالي يمثل كتل الميزانية الوظيفية.

الاستخدامات الثابتة	**الموارد الثابتة**
الأصول المتداولة	**الخصوم المتداولة**

وتحتوي الميزانية الوظيفية على العناصر التالية:

1. بالنسبة لجانب الأصول:

أ. مجموع المبلغ الإجمالي للأصول غير الجارية يمثل الاستخدامات الثابتة.

ب. مجموع المبلغ الإجمالي للأصول الجارية يمثل الأصول المتداولة وتقسم لأغراض التحليل المالي الوظيفي الى.

- أصول متداولة للاستغلال : هي الأصول الجارية المرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة (مخزونات ، زبائن، الحسابات الملحقة).
- أصول متداولة خارج الاستغلال: وهي الأصول الجارية المرتبطة بالنشاط غير العادي للمؤسسة(القيم المنقولة للتوظيف ، الأعباء المقيدة سلفا لا ترتبط بالنشاط العادي)
- خزينة الأصول هي الموجودات المالية المتاحة في المؤسسة في الحسابات البنكية المختلفة والصندوق.

2. بالنسبة لجانب الخصوم:

أ. مجموع رؤوس الأموال الخاصة: يسجل ضمن الموارد الخاصة مع إضافة الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة لجانب الأصول.

ب. الخصوم الغير جارية: تمثل الديون في الميزانية الوظيفية (اقتراضات لدى مؤسسات القرض)

ت. الخصوم الجارية: تمثل الخصوم المتداولة وتقسم في الميزانية الوظيفية لأغراض التحليل الوظيفي الى.

- خصوم جارية لاستغلال: وهي الديون غير المالية المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة (موردو المخزونات الضرائب على رقم الاعمال)
- خصوم جارية خارج الاستغلال: وهي الديون غير المالية المتعلقة بالنشاط غير العادي للمؤسسة (موردو التثبيتات ، الضرائب على النتائج)
- خزينة الخصوم: تمثل الخزينة السالبة السحب على المكشوف (المساهمات البنكية الجارية).

ملاحظة: تضاف مجموع الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة الى الموارد الخاصة في جانب الخصوم من اجل التوازن بين جانب الأصول والخصوم.

وعليه يكون اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة انطلاقا من الميزانية المحاسبية وفق النماذج والمراحل التالية:

1. نموذج عن جدول تحضير جانب الأصول:

العناصر	المبالغ الاجمالية	الاستخدامات الثابتة		الأصول المتداولة		
		للاستغلال	خارج الاستغلال	للاستغلال	خارج الاستغلال	خزينة الاصول
–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–
المجموع	–	–	–	–	–	–

2.نموذج عن جدول تحضير جانب الخصوم:

العناصر	المبالغ الاجمالية	الموارد الثابتة		الخصوم المتداولة		
		التمويل الخاص	الديون المالية	ديون الاستغلال	ديون خارج الاستغلال	خزينة الاصول
–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–
المجموع	–	–	–	–	–	–

3.نموذج عن الميزانية الوظيفية المختصرة:

الاصول	المبالغ	النسبة %	الخصوم	المبالغ	النسبة
الاستخدامات الثابتة	.....	.... %	الموارد الثابتة	.....	.... %
ممتلكات الاستغلال	.....	.... %	التمويل الخاص	.....	.... %
ممتلكات خارج الاستغلال	.....	.... %	الديون المالية	.....	.... %
الاصول المتدولة	.....	.... %	الخصوم المتداولة	.....	.... %
الأصول المتداولة للاستغلال	.....	.... %	ديون الاستغلال	.....	.... %
الأصول المتداولة خارج الاستغلال	.....	.... %	ديون خارج الاستغلال	.....	.... %
خزينة الاصول		.... %	خزينة الخصوم	.....	.... %
مجموع الاصول	.....	100 %	مجموع الخصوم	.....	100 %

ثالثا: مؤشرات تقييم الأداء المالي المستخرجة من الميزانية. إنطلاقا لقياس الأداء المالي من خلال النتائج المالية والمحاسبية التي حققتها المؤسسة والمستخلصة من الميزانية الوظيفية نتطرق إلى المؤشرات المالية التالية.

1.مؤشرات التوازن الوظيفي: لكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن وظيفي يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد المالية الدائمة، وأصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، بعبارة أخرى يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة وحجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل، وتعرف هذه القاعدة بإسم قاعدة التوازن المالي الوظيفي وتوجد ثلاثة مؤشرات للتوازن المالي وهي كما يلي.

1.1 رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وينقسم رأس المال العامل بدوره إلى ما يلي.

أ. **رأس المال العامل الإجمالي: FRG (Fonds de roulement General):** ويحسب بالعلاقة التالية.

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة

أو رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول – الاستخدامات الثابتة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة هل هو في طريق النمو أو التدهور.

ب. **رأس المال العامل الخاص: FRP (Fonds de roulement Propre)** ويحسب بالعلاقة التالية.

رأس المال العامل الخاص= الموارد الخاصة– الاستخدامات الثابتة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص، هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

ت. **رأس المال العامل الصافي الإجماليFRNG (Fonds de roulement net General):** ويحسب بالعلاقة التالية.

من أعلى الميزانية الوظيفية رأس المال العامل الصافي= الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة

من أسفل الميزانية الوظيفية رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة– الخصوم المتداولة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية الوظيفية هو معرفة مقدار هامش الأمان الذي تستطيع توفيره المؤسسة من خلال تمويل استخداماتها الثابتة بواسطة مواردها الثابتة وإذا كان موجب فهذا مؤشر إيجابي يدل على أن الموارد الثابتة كافية لتغطية الأصول الغير جارية أي وجود فائض في دورة التمويل يعتبر هذا الفائض هامش

أمان تستخدمه المؤسسة في تمويل اختلالات (عجز) دور الاستغلال الناتجة عن كون الخصوم الجارية غير كافية لتغطية الأصول الجارية.

والهدف من دراسة رأس المال العامل الصافي من اسفل الميزانية الوظيفية هو معرفة الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، حيث يمثل رأس المال العامل من أسفل الميزانية الوظيفية مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للالتزامات القصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى نقود سائلة يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقي فائضا ماليا يمثل هامش أمان إذا كان الفرق موجبا.

ث. رأس المال العامل الأجنبي: FRE (Fonds de roulement étranger) ويحسب بالعلاقة التالية.

رأس المال العامل الأجنبي= مجموع الديون

أو رأس المال العامل الأجنبي= مجموع الخصوم – الموارد الخاصة

أو رأس المال العامل الأجنبي= رأس مال عامل إجمالي – رأس مال عامل الخاص

الهدف من دراسة رأس المال العامل الأجنبي تحديد مدى إلتزام المؤسسة بوعودها إتجاه الغير، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

2.1 احتياجات رأس المال العامل:BFRG (Besoins en fonds de roulement General) هي قيمة رأس المال العامل التي تحتاجها المؤسسة لتغطية العجز الحاصل في دورة الاستغلال بسبب عدم قدرة الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل) على تغطية الأصول الجارية ويحسب بالعلاقة التالية.

احتياجات رأس المال العامل= احتياجات التمويل الدورية– موارد التمويل الدورية

حيث أن:

أ. احتياجات التمويل الدورية هي احتياجات تمويل قصيرة الأجل، تتكون الأصول المتداولة للاستغلال والأصول المتداولة خارج الاستغلال وتحسب بالعلاقة التالية.

احتياجات التمويل الدورية= الأصول المتداولة – خزينة الأصول

ب. موارد التمويل الدورية هي التزامات إتجاه الغير قصيرة الأجل، تتكون ديون الاستغلال وديون خارج الاستغلال ما عدى خزينة الخصوم وتحسب بالعلاقة التالية.

موارد التمويل الدورية = الخصوم المتداولة – خزينة الخصوم

ويمكن عرض حالات احتياجات رأس المال العامل في الأتي.

- إذا كان موجبا: معناه أن احتياجات التمويل الدورية تفوق موارد التمويل الدورية مما يعني وجود عجز في تمويل دورة الاستغلال ما يستدعي وجود رأس مال عامل صافي موجب يساوي على الأقل قيمة العجز حتى تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
- إذا كان معدوما: معناه أن احتياجات التمويل الدورية تساوي موارد التمويل الدورية وهي حالة توازن دورة الاستغلال، لكن هذه الحالة قد تكون خطيرة على المدى القصير إذا كان رأس المال العامل الصافي سالب.
- إذا كان سالبا: معناه أن احتياجات التمويل الدورية أقل من موارد التمويل الدورية، أي وجود فائض في تمويل دورة الاستغلال، هذه الحالة لا تستدعي وجود رأس مال عامل صافي موجب، أما في حالة ما إذا كان رأس المال العامل الصافي موجب فهذا معناه أن المؤسسة قد حققت فائضا في دورة التمويل وفاضا في دورة الاستغلال الشيء الذي قد يؤدي إلى تحقيق المؤسسة لخزينة مرتفعة (أي وجود موارد مالية تفوق الاحتياجات).

ويمكننا في التحليل الوظيفي تقسيم احتياجات راس المال العامل الى صنفين هما كتالي :

أ. **احتياجات راس المال العامل للاستغلال: BFRE (Besoins en fonds de roulement pour l'exploitation)** وهو الجزء من احتياجات راس المال العامل المرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة ويمثل احتياجات في راس المال العامل لتمويل عناصر النشاط العادي للمؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية.

احتياجات راس المال العامل للاستغلال=أصول متداولة للاستغلال- خصوم متداولة للاستغلال

ب. **احتياجات راس المال العامل خارج الاستغلال: BFRHE (Besoins en fonds de roulement hors exploitation)** وهو الجزء من احتياجات راس المال العامل المرتبط بالنشاط غير العادي للمؤسسة ويمثل احتياجات في راس المال العامل لتمويل عناصر النشاط غير العادي للمؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية.

احتياجات راس المال العامل خارج الاستغلال=أصول متداولة خارج الاستغلال- خصوم متداولة خارج الاستغلال

3.1الخزينة: T (Trésorerie) وتحسب بالعلاقة التالية.

الخزينة= رأس مال العامل الصافي – احتياجات رأس المال العامل

أو الخزينة = خزينة الأصول- خزينة الخصوم

ويمكن عرض حالات الخزينة كما يلي.

- إذا كانت الخزينة موجبة أي وجود فائض، على المؤسسة أن تحسن استغلاله اعتمادا على مشاريعها التنموية المستقبلية وفترات إستحقاق الديون وتحصيل الحقوق.
- إذا كانت الخزينة معدومة هي الحالة المثلى أي أن المؤسسة قد استعملت كل دينار متاح لها لكن تبقي هذه الحالة نظرية لأن نشاط المؤسسة يستدعي دائما وجود قيمة معينة من السيولة.
- إذا كانت الخزينة سالبة أي وجود عجز على مستوى الخزينة هذه الحالة سيئة قد تدفع بالمؤسسة إلى العسر المالي إذا كانت قيمة العجز معتبرة وحان وقت استحقاق الديون ويمكن تسيير الخزينة في هذه الحالة وفقا للتدابير مختلفة يمكن للمؤسسة أن تعمل بها.

2.النسب المالية: بالاعتماد على كتل الميزانية الوظيفية يمكن حساب النسب ودراستها وتشخيص الوصعية المالية للمؤسسة، وتنقسم هذه النسب الى نوعين.

1.2 نسب الهيكلة المالية: تحدد لنا الهيكلة المالية طريقة ومصدر تمويل الاستخدامات الثابتة وكذلك حجم الاستدانة المالية.

أ. نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة: تهدف هذه النسبة الى تحديد نسبة تغطية الموارد الثابتة للاستخدامات الثابتة وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة = الموارد الثابتة / الاستخدامات الثابتة

- اذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فيعني ان المؤسسة غطت استخداماتها الثابتة بواسطة الموارد الثابتة والجزء المتبقي يستعمل في تغطية الأصول المتداولة ان كان بها عجر وهو يشكل .
- اذا كانت هذه النسبة اقل من الواحد يعني أن الموارد الثابتة غير كافية لتمويل الاستخدامات الثابتة أي جزء منها تم تمويله بالخصوم المتداولة.
- اذا كانت النسبة مساوية الى الواحد الصحيح معناها ان الموارد الثابت مولت الاستخدامات الثابتة بالضبط.

ب.نسبة التحرر المالي: التحرر المالي بالنسبة للمقرضين يتحدد من خلال نسبة الاستدانة المالية والتي تحسب بالعلاقة التالية.

نسبة التحرر المالي = الاستدانة المالية / التمويل الخاص

حيث ان الاستدانة المالية= الديون المالية الثابتة + خزينة الخصوم

كلما كانت الاستدانة المالية كبيرة مقارنة مع الموارد الخاصة فانها تحد من حرية المؤسسة المالية في استغلال تدفقاتها النقدية في تطوير الاستثمارات وتقلل كذلك من نسبة القروض.

ت. وزن BFRE أو العلاقة بين احتياجات راس المال العامل للاستغلال ورقم الاعمال: في حالة نشاط منتظم للمؤسسة فان نسبة التغير في رقم الاعمال تكون مساوية لنسبة التغير في احتياجات راس المال العامل للاستغلال ولهذا تكون النسبة بينها غالبا ثابتة وتحدد لنا وزن او أهمية BFRE بالنسبة لرقم الاعمال وتحسب بالعلاقة التالية:

وزن BFRE = BFRE / رقم الاعمالCA

2.2 نسب الدوران: تعبر عن الفترة الزمنية التي يبقي خلالها تدفق معين دون حركة في المؤسسة ويحسب دوران بعض عناصر الأصول من اجل تحديد كيفية تخفيضBFR في حالة وضعية مالية غير متوازنة وذلك برفع دوران المخزون والزبائن وتخفيض دوران الموردون وفي مايلي اهم هذه النسب:

أ. **نسبة دوران المخزون :** تتمثل في عدد المرات التي تتجدد فيها المخزونات (بضائع، مواد أولية، منتجات تامة) خلال فترة زمنية عادة تكون سنة وتحسب بالعلاقة التالية:

- **نسبة دوران مخزون البضاعة= تكلفة شراء البضاعة المباعة / متوسط المخزون**

حيث ان متوسط المخزون السلعي= (مخزون اول المدة من البضاعة + مخزون اخر المدة من البضاعة) /2

وعليه المدة المتوسطة للبضاعة او لتصريف = 360 / نسبة دوران مخزون البضاعة

- **نسبة دوران مخزون المواد الأولية= تكلفة شراء المواد الأولية / متوسط المخزون**

حيث ان متوسط مخزون المواد الاولية = (مخزون اول المدة من المواد الأولية + مخزون اخر المدة من المواد الاولية) /2

وعليه المدة المتوسطة للمواد الأولية او لتصريف = 360 / نسبة دوران مخزون المواد الأولية

- **نسبة دوران مخزون المنتجات التامة= تكلفة انتاج المنتجات المباعة / متوسط المخزون**

حيث ان متوسط مخزون المنتجات = (مخزون اول المدة من المنتجات المباعة + مخزون اخر المدة من المنتجات المباعة) /2

وعليه المدة المتوسطة للمنتجات المباعة او لتصريف = 360 / نسبة دوران مخزون المنتجات المباعة

ب.نسبة دوران الزبائن: تحسب بالعلاقة التالية

- **نسبة دوران الزبائن= مبيعات السنة / متوسط ديون الزبائن**

حيث ان متوسط ديون الزبائن= (الزبائن والحسابات الملحقة لأول المدة + الزبائن والحسابات الملحقة لأخر المدة) /2

وعليه المدة المتوسطة لتسديد الزبائن = 360 / نسبة دوران الزبائن

ت.نسبة دوران الموردين: تحسب بالعلاقة التالية

- **نسبة دوران الموردين= مشتريات السنة / متوسط ديون الموردين**

حيث ان متوسط ديون الموردين= (الموردين والحسابات الملحقة لأول المدة + الموردين والحسابات الملحقة لأخر المدة) 2/

وعليه المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردين = 360 / نسبة دوران الموردين

يجب ان تكون نسبة دوران الزبائن أكبر من نسبة دوران الموردين ومنه تكون المدة المتوسطة لتسديد الزبائن اقل من المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردون وبهذا يكون للمؤسسة هامش زمني لتحصيل ديون الزبائن ومن ثمة تسديد ديونها تجاه الموردين

الملحق رقم (01): نموذج الميزانية جانب الأصول

28 الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 19 28 ربيع الأوّل عام 1430 هـ
25 مارس سنة 2009 م

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملحق رقم (02): نموذج الميزانية لجانب الخصوم

28 ربيع الأول عام 1430 هـ
25 مارس سنة 2009 م
الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 19
29

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم (03): نموذج لمحتوى الميزانية لجانب الأصول

محتوى فصول الميزانية
ميزانية الأصول
السنة المالية المقفلة في .....

الأصول المالية	N إجمالي	N اهتلاكات / أرصدة
الأصول المثبتة (غير الجارية)		
فارق الشراء (ou goodwill)	207	2807 و 2907
التثبيتات المعنوية	20 (خارج 207)	280 (خارج 2807)
		290 (خارج 2907)
التثبيتات العينية	21 و 22 (خارج 229)	281 و282 و291 و292
التثبيتات الجاري إنجازها	23	293
التثبيتات المالية		
السندات الموضوعة موضع المعادلة – المؤسسات المشاركة	265	
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة	26 (خارج 265 و269)	
السندات الأخرى المثبتة	271 و272 و273	
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية	274 و275 و276	
مجموع الأصول غير الجارية		
الأصول الجارية		
المخزونات و المنتجات قيد الصنع	30 إلى 38	39
الحسابات الدائنة – الاستخدامات المماثلة		
الزبائن	41 (خارج 419)	491
المدينون الآخرون	409 مـــــدين [42 و43 و 44 (خارج 444 إلى 448) 45 و46 و 486 و489]	495 و496
الضرائب	444 و 445 و447	
الأصول الأخرى الجارية	مدين 48	
الموجودات وما يماثلها		
توظيفات و أصول مالية جارية	50 (خارج 509)	
أموال الخزينة	519 وغيرها من المدينين(51 و 52 و53 و 54)	59
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

الملحق رقم (04): نموذج لمحتوى الميزانية لجانب الخصوم

محتوى فصول الميزانية
ميزانية الخصوم
السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	N
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)	101 و 108
رأس المال غير المطلوب	109
العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1)	104 و 106
فارق إعادة التقييم	105
فارق المعادلة (1)	107
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)	12
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	11
حصة الشركة المدمجة (1)	
حصة ذوي الأقلية (1)	
المجموع 1	
الخصوم غير الجارية	
القروض و الديون المالية	16 و 17
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)	134 و 155
الديون الأخرى غير الجارية	229
المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	15 (خارج 155) 131 و 132
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	
الخصوم الجارية	
الموردون و الحسابات الملحقة	40 (خارج 409)
الضرائب	دائن 444 و 445 و 447
الديون الأخرى	419 و 509 دائن [42 و43 و44 (خارج 444 إلى 447) 45 و46 و48]
خزينة الخصوم	519 و غيرها من الديون 51 و 52
مجموع الخصوم الجارية (3)	
المجموع العام للخصوم	

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.